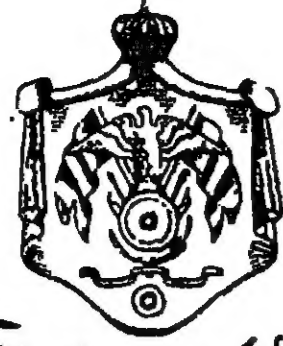


مكتبة الجامعة الأردنية
رقم التسجيل ٥٧٨٦
تاريخ ١٩٨٠



مكتبة الجامعة الأردنية

الجزيرة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الأحد ٦ شعبان سنة ١٣٩٩ هـ الموافق ١ تموز سنة ١٩٧٩ م. العدد ٢٨٦٨

الفهرس

صفحة	
١٣١٩	نظام رقم (٦٤) لسنة ١٩٧٩ نظام السلك الدبلوماسي الاردني
١٣٢٨	نظام رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩ نظام صندوق الامتياز لجامعة اليرموك
١٣٣٢	نظام رقم (٦٦) لسنة ١٩٧٩ نظام التصدير
١٣٣٥	تعليمات معدلة لتعليمات علاوة غلاء المعيشة للمتقاعدين لسنة ١٩٧٩
١٣٣٦	اتفاق ثنائي بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
١٣٣٩	قرار رقم (٨) لسنة ١٩٧٩ صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

مديرية المطابع العسكرية

هكذا من الأشهر

نحس المحسن بن طهول نائب جهورية الملك المعظم

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور
وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٩/٥/٣٠
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٦٤) لسنة ١٩٧٩

نظام السلك الدبلوماسي الاردني

صادر بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

المادة ١ - يسمى هذا النظام نظام السلك الدبلوماسي الاردني لسنة ١٩٧٩ (ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية).

المادة ٢ - يكون للكليات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك.

الوزارة : وزارة الخارجية

الوزير : وزير الخارجية او وزير الدولة للشؤون الخارجية

الامين العام : امين عام الوزارة

رئيس البعثة : السفير او المندوب الدائم والممثل الدائم لدى المنظمات الدولية والاقليمية والقائم بالاعمال او القنصل العام

البعثة : السفارة او البعثة الدائمة او المثلية الدائمة لدى احدى المنظمات الدولية والاقليمية والقنصلية العامة.

موظف السلك الدبلوماسي : الموظف المعين بموجب احكام هذا النظام

الموظف الاداري : الموظف المعين بموجب احكام نظام الخدمة المدنية

القصل الثاني

شؤون الموظفين

المادة ٣ - تطبق احكام نظام الخدمة المدنية وغيرها من التشريعات التي تنظم شؤون الموظفين في المملكة على موظفي السلك الدبلوماسي في الامور التي لم ينص عليها في هذا النظام.

المادة ٤ - تحدد وظائف موظفي السلك الدبلوماسي ورواتبهم وزياداتهم السنوية على النحو التالي ويعمل بهذه المادة اعتباراً من ١٩٧٩/١/١.

راتب	راتب	راتب	راتب	راتب	راتب	راتب	راتب	راتب	راتب
سنة ١	سنة ٢	سنة ٣	سنة ٤	سنة ٥	سنة ٦	سنة ٧	سنة ٨	سنة ٩	سنة ١٠
١٥٠	١٦٠	١٧٠	١٨٠	١٩٠	٢٠٠	٢١٠	٢١٠	٢١٠	٢١٠
١١١	١١٤	١١٧	١٢٦	١٢٩	١٣٢	١٣٥	١٣٨	١٤١	١٤٤
٨٧	٩٠	٩٣	٩٦	١٠٢	١٠٥	١٠٨	١١١	١١٤	١١٧
٧٧	٧٩	٨١	٨٣	٨٥	٨٩	٩١	٩٣	٩٥	٩٧
٦٧	٦٩	٧١	٧٥	٧٧	٧٩	٨١	٨٣	٨٥	٨٧
٥٥	٥٧	٥٩	٦١	٦٣	٦٥	٦٧	٦٩	٧١	٧٣
٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٥	٥٧	٥٩	٦١	٦٣	٦٥

المادة ٥ - أ - يعين امين عام الوزارة من بين السفراء بناء على تنسيب الوزير بقرار من مجلس الوزراء مقترناً بالارادة الملكية السامية.

المادة ٦ - أ - يحدد عدد وظائف السلك الدبلوماسي كما يلي :-

الوظيفة	العدد
امين عام	١
سفير درجة خاصة وسفير	٤٠
وزير مفوض	١٧
مستشار	١٨
سكرتير اول	٢٦
سكرتير ثاني	٢٧
سكرتير ثالث	٢٨
ملحق	٣٠

ب - يراعى عند تعيين السفراء من غير السلكيين ان لا يتجاوز عددهم نصف مجموع عدد السفراء.

المادة ٧ - يقرر مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير زيادة عدد الوظائف الدبلوماسية اذا دعت الحاجة الى ذلك على ان تكون جميع الوظائف المحددة من وظيفة سفير او ملحق.

المادة ٨ - أ - يتقاضى الوزير السابق حين يعين سفيراً لأول مرة راتب وظيفه سفير درجة خاصة ولا يعين في هذه الوظيفة الا وزير سابق.

ب - مع مراعاة احكام الفقرة (أ) من هذه المادة يتقاضى السفير المعين لأول مرة من خارج ملاك الوزارة ادنى راتب وظيفه سفير او الراتب الذي كان يتقاضاه في اخر وظيفة حكومية مصنفة تابعة للتقاعد كان يشغلها قبل تعيينه في الوزارة ايها اعل على ان لا يتجاوز الراتب المخصص له في اي حالة اعل راتب وظيفه سفير.

- ج - عندما تنتهي مهمة السفير المعين من خارج ممالك الوزارة بيت مجلس الوزراء في وضعه بناء على تنصيب الوزير خلال شهرين من تاريخ انتهاء مهمته .
- المادة ٩ - يكون الحد الاعلى للملاك البعثات الدبلوماسية على النحو التالي :-
- أ - رئيس بعثة وخمسة موظفين دبلوماسيين في : لندن ، واشنطن ، نيويورك .
 - ب - رئيس بعثة واربعة موظفين دبلوماسيين في : بيروت ، دمشق ، باريس ، بون ، القاهرة ، جدة ، الكويت .
 - ج - رئيس بعثة وثلاثة موظفين دبلوماسيين في : بغداد ، روما ، جنيف .
 - د - رئيس بعثة وموظفين اثنين دبلوماسيين في : ابو ظبي ، الجزائر ، اسلام اباد ، الخرطوم ، الدوحة ، الرباط ، طوكيو ، ستياجو ، طرابلس ، صنعاء ، طهران ، دبي ، مسقط ، مدريد ، موسكو ، نيودلهي ، الجامعة العربية ، بلغراد ، انقره ، اوتاوا ، بيون ، بروكسل ، المنامة ، تونس ، اثينا ، بخارست ، استراليا ، بكين .
 - هـ - يحدد ملاك البعثات الجديدة بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنصيب الوزير .
- المادة ١٠ - يتم استناد الوظائف الى الموظفين الدبلوماسيين والاداريين في المناصب الشاغرة في دوائر الوزارة بقرار من الوزير بناء على تنصيب الامين العام .
- المادة ١١ - أ - يتم تعيين وتسمية ونقل وسحب السفير بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنصيب الوزير على ان يقتون ذلك بالارادة الملكية السامية .
- ب - يتم تعيين ونقل القائم بالاعمال والقنصل العام بقرار من الوزير بناء على تنصيب الامين العام ويشترط ان لا تقل وظيفته عن مستشار .
- المادة ١٢ - يجوز تسمية الوزير المفوض او المستشار سفيرا وتنتهي هذه التسمية عند نقله الى المركز .
- المادة ١٣ - لدى تعيين السفير لأول مرة يقسم امام الملك ويحضر الوزير اليمين التالي :-
- « اقسم بالله العظيم ان اكون مخلصا للملك وان امثل جلالته واخدم المملكة الاردنية الهاشمية بكل امانة وشرف » .
- المادة ١٤ - يعين موظف السلك الدبلوماسي ويرفع بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنصيب الوزير .
- المادة ١٥ - يشترط في موظف السلك الدبلوماسي ما عدا السفير مايلي :-
- أ - توافر شروط التوظيف المنصوص عليها في نظام الخدمة المدنية .
 - ب - ان يكون حائزا على شهادة جامعية .
 - ج - ان يقن الى جانب اللغة العربية الانجليزية او الفرنسية .
 - د - ان يجتاز امتحانا في مسابقة عامة لاختيار موظفي السلك الدبلوماسي .
- المادة ١٦ - بالرغم مما ورد في نظام الخدمة المدنية المعمول به او اي نظام اخر وبصرف النظر عن اية خدمة سابقة او خبرات يمين الموظف الدبلوماسي في الوزارة لأول مرة بوظيفة ملحق :-
- أ - يعين حامل الشهادة الجامعية الاولى (بكالوريوس او ليسانس) بادنى راتب وظيفه ملحق .
 - ب - يعين حامل الشهادة الجامعية الثانية (ماجستير) براتب السنة الرابعة من وظيفة ملحق .
 - ج - يعين حامل الشهادة الجامعية الثالثة (الدكتوراه) باعلى راتب وظيفه ملحق .
 - د - اذا اعيد ملحق سابق الى الخدمة في الوزارة يتقاضى نفس الراتب الذي كان يتقاضاه عند تركه الخدمة الا اذا حصل على مؤهل علمي اعلى فتنطبق عليه احدي احكام الفقرتين (ب ، ج) من هذه المادة .

هذا من الملاحق

- المادة ١٧ - يؤدي موظف السلك الدبلوماسي الذي يعين في الوزارة لأول مرة أمام الوزير ويحضر الامين العام اليمين التالي :-
- « اقسم بالله العظيم ان اكون مخلصا للملك وان اخدم الوطن بكل امانة وشرف » .
- المادة ١٨ - أ - عند تعيين الملحق في الوزارة يبقى تحت التجربة لمدة سنتين يقرر الوزير بعدها بناء على تنصيب الامين العام تعيينه في وظيفته او الاستغناء عن خدماته اذا ثبت عدم كفاءته او سوء سلوكه .
- ب - لا يجوز نقل الملحق الى الخارج الا بعد تعيينه في الخدمة في الوزارة الا في حالات استثنائية تقتضيها حاجة العمل في الخارج بتنصيب من الوزير وموافقة رئيس الوزراء .
- المادة ١٩ - أ - لا يجوز رفيع الموظف الدبلوماسي الى وظيفة اعلى الا وفقا لشروط التالية :-
- ١ - ان يتم رفيعه الى الوظيفة الشاغرة الاعلى مباشرة من وظيفته .
 - ٢ - ان يكون قد مضى عليه في وظيفته الحالية ثلاث سنوات على الاقل باستثناء الملحق الذي عين براتب اعلى من ادنى مربوط الوظيفة فيجوز رفيعه بعد سنتين على تعيينه بذلك الراتب .
 - ٣ - ان لا يؤخذ الخدمة خارج الوزارة وبين الاعتبار لغايات الترفيع بموجب هذه المادة .
- ب - اذا كان الموظف الدبلوماسي المراد رفيعه يتقاضى راتبا اعلى من ادنى مربوط الوظيفة التي يراد رفيعه اليها يعطى الراتب الاعلى مباشرة من راتبه في سلم الوظيفة الجديدة .
- المادة ٢٠ - يؤلف الوزير لجنة برئاسة الامين العام وعضوية مديري الدائرتين الادارية والسياسية واثنين من مدراء الدوائر الاخرى في الوزارة تقوى مايلي :-
- أ - تنظيم المسابقة العامة التي تجري لاختيار الموظفين الدبلوماسيين .
 - ب - فحص طالبي الاستخدام وانتقاء الافضل من بينهم وتنصيب تعيينهم .
 - ج - تحديد اسماء مستحقي الترفيع من موظفي الوزارة وتنصيب رفيعهم وذلك فيما يتعلق بالوظائف من ملحق الى وزير مفوض على ان يؤخذ بعين الاعتبار مايلي :-
- ١ - كفاءة الموظف ونتاجه ومسؤولياته الوظيفية حسب التقارير السنوية التي يقدمها عنه رؤسائه .
 - ٢ - مؤهلات الموظف العلمية والبرامج التدريبية التي شارك فيها .
 - ٣ - اقدمية الموظف في الدرجة الحالية ثم في الدرجة السابقة ثم في خدمة الحكومة .
- المادة ٢١ - أ - يجاز السفير بقرار من الوزير بناء على تنصيب الامين العام .
- ب - يجاز الموظف الدبلوماسي باستثناء السفير بقرار من الامين العام بناء على تنصيب رئيس البعثة او مدير الدائرة في الوزارة .
- المادة ٢٢ - لا يجوز لموظف السلك الدبلوماسي الزواج من غير الاردنيات الا بموافقة مجلس الوزراء ويستغنى عن خدماته في حالة مخالفته لاحكام هذه المادة .
- المادة ٢٣ - أ - لا تتجاوز خدمة السفير المتواصلة في بلد واحد خمس سنوات وفي الخارج عشر سنوات الا في حالات استثنائية يقرها مجلس الوزراء بتنصيب من الوزير .
- ب - يبلغ السفير بقرار نقله من مركز لآخر من قبل الوزير قبل شهرين على الاقل من تاريخ نقله ويجوز اختصار هذه المدة الى شهر في حالات استثنائية يقرها مجلس الوزراء بناء على تنصيب الوزير .

المادة ٢٤ - أ - تحدد خدمة الموظف الدبلوماسي في الخارج باستثناء الحفر بأربع سنوات من تاريخ نقله من المركز إلى الخارج ويجوز تعديلها لمدة لا تزيد على ستة أشهر بقرار من الوزير بناء على تنسيق الأمين العام لمدة ستة أشهر أخرى بقرار من رئيس الوزراء بناء على تنسيق الوزير وذلك في حالات استثنائية تقتضيها طبيعة العمل أو ظروف طارئة.

ب - لا ينقل الموظف الدبلوماسي بعد نقله من الخارج إلى المركز إلا بعد خدمة لا تقل عن سنة في المركز. ج - إذا نقل الموظف الدبلوماسي من الخارج إلى المركز بناء على طلبه أو لأسباب مسلكية قبل انقضاء أربع سنوات فعلية أن يكمل السنوات الأربع في المركز بالإضافة للمدة المنصوص عليها في الفقرة (ب) من هذه المادة.

د - لا ينقل الموظف الدبلوماسي إلى سفارة سبق له الخدمة فيها إلا بعد مرور ست سنوات على انتهاء خدمته في تلك السفارة.

هـ - لا يجوز نقل الموظف الدبلوماسي من سفارة إلى أخرى خلال خدمته في الخارج إلا في حالات استثنائية تقتضيها طبيعة العمل أو ظروف طارئة على أن لا يتجاوز مجموع مدة خدمته في الخارج المدة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة.

المادة ٢٥ - يتم نقل الموظف الدبلوماسي غير السفير من الوزارة إلى الخارج وبالعكس أو من سفارة إلى أخرى بقرار من الوزير بناء على تنسيق الأمين العام ويبلغ قرار النقل قبل شهرين على الأقل من تاريخ نقله ويجوز اختصار هذه المدة إلى شهر في حالات استثنائية يقرها الوزير بناء على تنسيق الأمين العام أو إذا كان النقل بناء على طلب الموظف.

المادة ٢٦ - يعتبر المستشارون والمحققون الفنيون من الوزارات الأخرى جزءاً من ملاك البعثة ويرتبطون برئيسها إدارياً وتطبق عليهم الأحكام المتعلقة بأجور النقل والملاوات وجميع الأمور المالية الأخرى الواردة في هذا النظام.

الفصل الثالث للشؤون المالية

المادة ٢٧ - تطبق أحكام الأنظمة المالية المعمول بها في المملكة على موظفي السلك الدبلوماسي في الأمور التي لم ينص عليها في هذا النظام.

المادة ٢٨ - أ - تصرف موظفي السلك الدبلوماسي علاوة شهرية حسب مكان الإقامة وفق الترتيب التالي :-

بلدان الفئة الأولى	بلدان الفئة الثانية	بلدان الفئة الثالثة	بلدان الفئة الرابعة
٥٧٥	٥٥٠	٤٧٥	٤٥٠
٤٧٥	٣٧٥	٣٥٠	٣٢٥
٤٥٠	٣٥٠	٣٢٥	٣٠٠
٤٢٥	٣٢٥	٣٠٠	٢٧٥
٤٠٠	٣٠٠	٢٧٥	٢٥٠

ب - تعمل بلدان الفئة الأولى : اليابان

ج - تشمل بلدان الفئة الثانية : ألمانيا ، فرنسا ، سويسرا ، إيطاليا ، إنجلترا ، الولايات المتحدة ، كندا ، بلجيكا ، عمان ، اليمن ، إيران ، استراليا ، الصين .

د - تشمل بلدان الفئة الثالثة : ليبيا ، الجزائر ، الكويت ، البحرين ، الامارات المتحدة ، قطر ، المملكة العربية السعودية ، المغرب ، اسبانيا ، تونس ، يوغسلافيا ، اليونان ، لبنان .

هـ - تشمل بلدان الفئة الرابعة : مصر ، سوريا ، الاتحاد السوفيتي ، تركيا ، العراق ، السودان ، رومانيا ، باكستان ، الهند ، التشيلي .

و - تصنف البلدان التي تنشأ فيها سفارات جديدة في إحدى الفئات المنصوص عليها في هذه المادة بقرار من مجلس الوزراء وبناء على تنسيق الوزير .

المادة ٢٩ - أ - تصرف لموظف السلك الدبلوماسي في الخارج علاوة اضافية شهرية يحدد مقدارها مجلس الوزراء بناء على تنسيق الوزير مرة في الشهر الاول من كل سنة على اساس النقاط التي يحددها تصنيف الامم المتحدة لعراصم العالم المختلفة .

ب - بالإضافة إلى العلاوة الواردة في الفقرة (أ) من هذه المادة تصرف لموظف السلك الدبلوماسي في الخارج علاوة تعادل خمس نقاط .

ج - مجلس الوزراء بناء على تنسيق الوزيران يحدد البلدان التي يجوز أن يصرف للموظفين الدبلوماسيين الذين يعملون فيها باستثناء السفراء علاوة سكن شهرية لا تتجاوز في حدها الأعلى (١٢٥) ديناراً للمتزوج و (٨٠) ديناراً للاعزب ويشترط في ذلك ما يلي :-

١ - أن يحجب تلك العلاوة عن الموظف الدبلوماسي إذا كان يقيم في منزل للحكومة .

٢ - أن يحسم شهرياً (١٠ ٪) من مجموع راتب وعلاوات الموظف الدبلوماسي الذي يقيم في منزل للحكومة مقابل الصيانة التي يتطلبها بعد اختلاله .

٣ - أن يتحمل الموظف الدبلوماسي الذي يسكن في منزل الحكومة ثمن الماء والكهرباء والغاز ولققات الاصلاحات والصيانة أثناء اقامته فيه وفي جميع الاحوال تقوم الوزارة باجراء جميع الاصلاحات اللازمة للمنزل قبل تسليمه للموظف الدبلوماسي الجديد .

د - تصرف لموظف السلك الدبلوماسي علاوة بدل تعليم شهرية لا تتجاوز خمسة عشر ديناراً من كل ولد من اولاده الذين اكملوا الخامسة من العمر ولم يتجاوز الثامنة عشرة والذين يقيمون معه ويلحقون العلم في مركز عمله في الخارج على أن لا يتجاوز عدداً الاولاد الذين تصرف عنهم هذه العلاوة الأربعة .

المادة ٣٠ - تصرف علاوة بدل تمثيل شهرياً مقدارها (٧٥) ديناراً للأمين العام و (٤٠) ديناراً لمدير المراسم و (٢١) ديناراً لمساعدة الاول و (١٥) ديناراً لكل من الموظفين الدبلوماسيين الآخرين في دائرة المراسم .

المادة ٣١ - أ - يحق للأمين العام والسفراء وافراد عائلاتهم ان يسافروا بالدرجة الاولى بالطائرة او اية واسطة نقل اخرى يختارونها على ان لا تزيد التكاليف على قيمة تذكرة الطائرة .

ب - يحق لموظف السلك الدبلوماسي وافراد عائلته ان يسافروا بالدرجة الثانية او السياحية بالطائرة او اية وسيلة اخرى يختارها بحيث لا تزيد التكاليف على قيمة تذكرة الطائرة .

ج - يحق لعضو الوفد الرسمي المرافق لرئيس الوفد السفر بالدرجة الاولى إذا كان يحق لرئيس الوفد ذلك في وسيلة سفرهما بناء على الترتيب الذي يحددها لائحة السفر .

د - تشمل عبارة المراد العائلة : الزوجات والأولاد والبنات الذين يقيمون معهم .

كل من الشغل

المادة ٣٢ - أ - يحق لموظف السلك الدبلوماسي عند نقله من مركز إلى آخر نقل امتعته الزائدة من الحد القانوني المسموح به على الطائرة بمقدار ٥٠ كغم للمتزوج و ٣٠ كغم للغير.

ب - يصرف لموظف السلك الدبلوماسي بعد صدور قرار نقله من الوزارة إلى الخارج وبالعكس أو من سفارة لاخرى مبلغ مقطوع يعادل مثلي قيمة تذكرة السفر بالطائرة التي تصرف له ولكل فرد من افراد عائلته وباقصر الطرق وأقل التكاليف مقابل نقل امتعته والاثاث بيته ويجدد من تذكرة الطائرة على اساس التعرفة العادية الكاملة دون أي خصم المقرره من قبل مؤسسة هاليه وفي حالة تمسك ذلك فيؤخذ بتعرفة منظمة اياتا على ان لا يزيد المبلغ المقطوع على ألف دينار ولا يقل عن خمسمائة دينار ولا يكلف الموظف بتقديم اية وثائق خاصة بالشحن لغايات الصرف وارومة تذاكر السفر ولا يحرم من هذا الحق في حالة تخلف احد افراد العائلة عن السفر.

ج - في حالة نقل الموظف من الخارج إلى المركز أو من سفارة لاخرى بناء على طلبه او لاسباب مسلكية فيصرف له جزء من المبلغ الذي يتحقق له بالفقرة (ب) من هذه المادة على النحو التالي :
٢٥٪ إذا مر عليه أكثر من سنة .
٥٠٪ إذا مر عليه أكثر من سنتين .
٧٥٪ إذا مر عليه أكثر من ثلاث سنوات .

د - في حالة انتهاء خدمة موظف السلك الدبلوماسي في الخارج لأي سبب من الاسباب تدفع له نفقات نقله وافراد عائلته إلى المركز بالإضافة إلى ما نص عليه في الفقرتين (أ) ، (ب) من هذه المادة .
هـ - في حالة وفاة موظف السلك الدبلوماسي في الخارج أو احد افراد عائلته تتحمل الوزارة جميع نفقات تجهيز ونقل الجثمان إلى للمملكة ومن يرافقه من افراد عائلته من كانوا معه في الخارج عند وفاته .
و - في حالة وفاة موظف السلك الدبلوماسي في الخارج تصرف لعائلته جميع العلاوات المنصوص عليها في هذا النظام لمدة شهرين .

المادة ٣٣ - في حالة وفاة رئيس البعثة في الخارج توفد الوزارة بعثة من كبار موظفيها لمرافقة الجثمان من الخارج إلى ارض الوطن .
المادة ٣٤ - أ - تصرف علاوة شهرية مقطوعة بدل تنقل لموظفي السلك الدبلوماسي في الخارج على النحو التالي : -
السفير ٥٠ ديناراً
الموظف الدبلوماسي ٢٥ ديناراً .

ب - يتحمل رئيس البعثة ثمن بتزين السيارة الحكومية المخصصة لاستعماله الرسمي ضمن حدود عاصمة البلد الممتد فيه ويصرف له اربعون فلساً لكل متر الواحد عند استعمالها بمهمة رسمية خارج حدود العاصمة على ان لا يستعمل السفير السيارة في الانتقال من مركز عمله في الخارج إلى المملكة باستثناء السفير في كل من دمشق وبغروت .

ج - يصرف للموظف الدبلوماسي في الخارج الذي يستعمل سيارته في مهمة رسمية خارج حدود عاصمة مركز عمله خمسون فلساً لكل متر الواحد .

المادة ٣٥ - يصرف للموظف في الوزارة علاوة بدل تنقل شهرية مقطوعة على النحو التالي شريطة ان لا يكون تحت تصرفه سيارة حكومية : -

مدير المراسم (٢٠) ديناراً
مدير الدائرة في الوزارة ومدير المكتب الخاص ومساعد مدير المراسم الاول (١٥) ديناراً .

الموظف الدبلوماسي في دائرة المراسم والموظف في المكتب الخاص ١٢ ديناراً .

المادة ٣٦ - أ - اذا كلف الموظف الدبلوماسي بالقيام بمهمة رسمية خارج مركز عمله فتدفع له علاوات السفر من كل ليلة يقضيها في الخارج لغايات تلك المهمة وتشمل علاوات السفر جميع النفقات التي يكسبها الموظف بما في ذلك الإقامة واجور النقل الداخلي على النحو التالي : -

١ - الامين العام والسفير ٤٠ ديناراً

٢ - الوزير المفوض والمستشار او السكرتير الاول ٣٠ ديناراً

٣ - السكرتير الثاني والثالث والمحقق ٢٥ ديناراً .

ب - بالإضافة للعلاوة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة يصرف للسفير غير المقيم عند تقديم اوراق اعتماده او رئيس الوفد علاوة اضافية ٥٠٪ من تلك العلاوة .

ج - يحق للسفير غير المقيم زيارة البلد المعتمد لديه مرة في السنة .

د - في حالة استدعاء الموظف الدبلوماسي إلى الوزارة بمهمة رسمية تدفع له اجور السفر وعلاوات عن كل ليلة يقضيها في المملكة على ان لا تزيد المدة على شهر واحد وعلى النحو التالي : -
السفير ١٢ ديناراً

الوزير المفوض والمستشار والسكرتير الاول ١٠ دنانير

السكرتير الثاني والثالث والمحقق ٨ دنانير

٢ - يضاف ٥٠٪ إلى العلاوات المنصوص عليها في البند (١) من هذه الفقرة في حالة اقامة الموظف بالفندق على ان لا تتجاوز المدة لاسبوعين .

المادة ٣٧ - أ - يصرف للموظف الدبلوماسي في البعثة الدائمة لدى الامم المتحدة عن كل يوم طيلة انعقاد الدورة العادية او الاستثنائية للجمعية العمومية للامم المتحدة مبلغ ١٠ دنانير للمندوب الدائم و ٦ دنانير لباقي موظفي البعثة .

ب - يصرف للموظف الدبلوماسي في البعثة الدائمة لدى الامم المتحدة في جنيف علاوة اضافية سنوية مقدارها ٥٠٠ ديناراً للمندوب الدائم و ٣٠٠ ديناراً لباقي موظفي البعثة الدبلوماسيين وتصرف بمعدل شهري .

المادة ٣٨ - أ - في حالة نقل السفير من سفارة إلى اخرى تدفع له ولافراد عائلته اجور السفر إلى عمان ومن ثم إلى المركز الجديد وعلاوات المركز الجديد اذا كان قد حضر إلى عمان شريطة الا تزيد مدة اقامته في المملكة عن شهر واحد .

ب - في حالة استدعاء السفير او أي موظف من موظفي السلك الدبلوماسي لأي سبب غير النقل او الاستشارة تصرف له نفقات نقله ونقل عائلته وكامل رواتبه وعلاواته التي كان يتقاضاها في ذلك البلد عن ثلاثة شهور وتقطع العلاوات بعد ذلك .

ج - في حالة انتداب او تكليف الموظف الدبلوماسي بالقيام بمهمة خارج مركز عمله تدفع له المياومات المنصوص عليها في هذا النظام على ان لا تتجاوز المدة ثلاثة شهور .

المادة ٣٩ - تصرف لموظف السلك الدبلوماسي الذي يقضي جزءاً من اجازته العادية في الوطن بعد مضي سنتين على وجوده في الخارج اجور سفره وسفر عائلته وذلك مرة واحدة للموظف ومرة للسفير قبل نقل أي منها إلى المركز وتصرف هذه الاجور لعائلة الموظف في حالة لدومها بعد مرور السنتين ولو ان الموظف او السفير لم يرافقها .

هكذا من المأهول

المادة ٤٠ - تصرف لموظف السلك الدبلوماسي الذي يتولى اعمال رئيس البعثة كقائم باعمال مؤقت علاوة شهرية مقدارها ٢٠٪ من علاوات رئيس البعثة المنصوص عليها في الفقرة أ من المادة (٢٨) من هذا النظام شريطة ان لا تقل مدة غياب رئيس البعثة عن شهر واحد تستحق من تاريخ مغادرة رئيس البعثة واذا كان رئيس البعثة سفيراً غير مقيم فتصرف للقائم بالاعمال المؤقت النسبة المذكورة وتستحق من تاريخ مباشرته العمل شريطة ان لا يزيد مجموع راتب وعلاوات الموظف عن مجموع راتب وعلاوات السفير .

المادة ٤١ - تدفع للموظف الدبلوماسي في الخارج نفقات معالجته وافراد عائلته وذلك وفق التعليمات الخاصة التي يصدرها رئيس الوزراء بهذا الشأن بناء على تنسيب الوزير ووزير الصحة .

المادة ٤٢ - أ - يحدد الوزير ملاك البعثة من المستخدمين المحليين .

ب - يتم تعيين المستخدمين المحليين في البعثة بموافقة الوزير أو من ينوبه بتنسيب من رئيس البعثة .

ج - يجوز منح المستخدم المحلي زيادة سنوية أو تعديل راتبه بموافقة الوزير أو من ينوبه بناء على تنسيب رئيس البعثة .

د - يمنح للمستخدمون المحليون الاجازات والمكافآت والتعويضات المستحقة لهم حسب احكام القوانين والانظمة المطبقة على امثالهم من رعايا الاقطار التي يعملون فيها .

المادة ٤٣ - يحق للوزير أو من ينوبه صرف السلفات الدائمة والمؤقتة اللازمة لغايات شراء او صيانة اثاث ولوازم البعثات الدبلوماسية وصيانة ابنيتها ضمن المخصصات المرسودة لهذه الغاية .

المادة ٤٤ - أ - ينقل السفير في الملاك القديم الذي شغل منصباً وزارياً الى راتب وظيفة سفير درجة خاصة في الملاك الجديد من هذا النظام .

ب - ينقل السفير في الملاك القديم الذي لم يشغل منصباً وزارياً الى وظيفة سفير في الملاك الجديد من هذا النظام ويتقاضى نفس راتب السنة التي كان يشغلها في الملاك القديم كما جاء معدياً في هذا النظام او راتب السنة الاعلى اذا وقع راتبه بين راتب السنتين .

المادة ٤٥ - يلغى نظام السلك الدبلوماسي الاردني رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته كما يلغى اي نص في اي نظام اخر الى المدى الذي يتعارض فيه مع احكام هذا النظام .

٩٧٩/٥/٣٠

الحسن بن طلال

وزير السياحة والآثار قائد بركات	وزير الاعلام عبدان أبو عوده	وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء عبد السلام المجالي	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع مضر بدران
وزير التأمين والمعاشات الإسلامية مروان القاسم	وزير الشؤون والعمل كامل الشرف	وزير الاشغال والتعمير ووزير دولة للشؤون الخارجية حسن ابراهيم	وزير المعدل احمد عبد الكريم الطراونة
وزير الصناعة والتجارة العامة والضيافة نجم الدين الدجاني الشريف فواز شرف	وزير الشؤون البلدية والقروية ابراهيم ايوب	وزير الصحة عبد الرؤوف القوابله	وزير الداخلية سليمان عسار
وزير المواصلات سميد التسل	وزير الزراعة حكمت السكاك	وزير التنقل علي سحيمات	وزير المالية محمد الدباس

الحسن بن طلال نائب جلال الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٩/٥/٢٧
نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩

نظام صندوق الاستثمار لجامعة اليرموك

صادر بمقتضى المادتين (٤٦ و ٤٧) من قانون جامعة اليرموك رقم (٩) لسنة ١٩٧٦

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام صندوق الاستثمار لجامعة اليرموك لسنة ١٩٧٩) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكليات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك :

الجامعة	جامعة اليرموك
المجلس	مجلس ائمة الجامعة
الرئيس	رئيس مجلس ائمة الجامعة
الصندوق	صندوق الاستثمار لجامعة اليرموك
اللجنة	لجنة ادارة الصندوق المشكلة بموجب هذا النظام .

المادة ٣ - ينشأ في الجامعة صندوق مالي يسمى (صندوق الاستثمار لجامعة اليرموك) يعمل على استثمار اموال الصندوق وتخصيص الايرادات الناشئة عن ذلك لدعم اوجه النشاط المختلفة للجامعة وتمويل مشاريعها التنموية وذلك وفقاً لاحكام هذا النظام ، وتحققاً للغايات المقصودة من هذا النظام فان عبارة (دعم اوجه النشاط المختلفة للجامعة وتمويل مشاريعها التنموية) لا تشمل تغطية النفقات الجارية او الطارئة للجامعة الا في الحالات وضمن الحدود المنصوص عليها في هذا النظام .

المادة ٤ - تكون للصندوق ميزانية مستقلة ، وتتكون وارداته مما يلي :

أ - مساهمة الجامعة السنوية في الصندوق .

ب - الهبات والتبرعات والمساعدات من الاموال المنقولة وغير المنقولة .

ج - القروض .

د - ريع استثمارات الصندوق .

هـ - اي واردات اخرى يوافق عليها المجلس .

المادة ٥ - تبدأ السنة المالية للصندوق من اليوم الاول من شهر كانون الثاني من كل سنة وتنتهي بانتهاء اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الاول منها على ان تبدأ السنة المالية الاولى للصندوق اعتباراً من تاريخ مباشرة الصندوق العمل بعد تفاعل احكام هذا النظام وتنتهي بانتهاء اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الاول من تلك السنة .

هكذا من الأشهر

المادة ٦ - أ - يكون للصندوق لجنة إدارية من سبعة أعضاء يعينهم المجلس على الوجه التالي :

١ - ثلاثة من أعضاء المجلس على أن يكون رئيس الجامعة أحدهم .

٢ - اثنان من العاملين بصورة دائمة في الجامعة .

٣ - اثنان من غير العاملين في الجامعة من ذوي الرأي والخبرة في أهداف الصندوق الاستشارية :

ب - يسمي المجلس رئيساً للجنة من بين أعضائها ونائباً له :

ج - مدة العضوية في اللجنة ستان قابلة للتجديد ، والمجلس إنهاء عضوية أي عضو في اللجنة قبل انتهاء تلك المدة أما بقبول استقالته أو بقرار يصدره بإنهاء عضويته دون بيان الأسباب .

المادة ٧ - أ - تعقد اللجنة اجتماعاً واحداً على الأقل في الشهر أو كلما دعت الضرورة إلى ذلك بدعوة من رئيسها أو نائبه في حالة غيابه ، ويكون اجتماعها قانونياً إذا حضرته أكثرية الأعضاء على أن يكون الرئيس أو نائبه واحداً منهم ، وتتخذ قراراتها بالإجماع أو بالأكثرية ، وإذا تساوت الأصوات يرجع الجانب الذي أبده رئيس الاجتماع .

ب - تسجل قرارات اللجنة في سجل خاص بالتسلسل ويوقع عليها الأعضاء للذين اشتركوا في الاجتماع الذي اتخذت فيه .

المادة ٨ - يتولى المجلس المسؤوليات والصلاحيات التالية :

أ - رسم السياسة العامة لاستثمارات الصندوق ووضع الاسس اللازمة لها .

ب - اقرار الموازنة السنوية للصندوق .

ج - قبول الهبات والتبرعات والمساعدات التي تعرض على الصندوق ،

د - عقد القروض للصندوق .

هـ - تخصيص الاحتياطيات المالية اللازمة للصندوق .

و - تعيين فاحصي الحسابات القانونيين لتدقيق حسابات الصندوق وتحديد التزامهم على أن يكون تعيينهم لسنة واحدة قابلة للتجديد بقرار من المجلس .

ز - التصديق على التقرير السنوي والحسابات الختامية للصندوق بما في ذلك حساب الأرباح والخسائر و

ح - أي صلاحيات أو مسؤوليات أخرى أنيطت بالمجلس في هذا النظام .

المادة ٩ - يقرر المجلس في موعد لا يتجاوز نهاية شهر تشرين الثاني من كل سنة مساهمة الجامعة السنوية في الصندوق وترصد في ميزانيتها للسنة المالية التالية ولا يجوز سحب أو دفع أي جزء من مبلغ تلك المساهمة إلا لمصلحة الصندوق .

المادة ١٠ - تتولى اللجنة إدارة الشؤون الإدارية والمالية للصندوق وتنفيذ السياسة العامة التي أقرها المجلس وفي حدود الاسس التي قررها لها ، وتمارس اللجنة جميع الصلاحيات والمسؤوليات التي تمكنها من تحقيق تلك الأغراض بما في ذلك ما يلي :

أ - شراء وبيع الأموال غير المنقولة واستغلالها بالطريقة التي تراها مناسبة لمصلحة الصندوق ؛

ب - شراء وبيع أسهم الشركات المساهمة وسندات الدين الصادرة عن الحكومة أو المكفولة منها .

ج - استثمار أموال الصندوق عن طريق إيداعها في البنوك أو في أي مشروع ذي مردود مالي مضمون .

د - تحديد الواجب موجودات الصندوق ونسبها .

هـ - تعيين الوكلاء والممثلين للصندوق داخل المملكة وخارجها .

و - الاقتراح على المجلس بالاحتياطيات المالية الواجب تخصيصها لمواجهة أي طارئ قد يواجهه الصندوق .

ز - اعداد مشروع الموازنة العامة للصندوق عن السنة المالية التالية وتقديمه للمجلس قبل ابتدائها لاقراره .

ح - اعداد التقرير السنوي والحسابات الختامية للصندوق وعرضها على المجلس للتصديق عليها ؛

المادة ١١ - للجنة الاستعانة في أعمالها بأي خبير أو فني وتحديد الاجور والمكافأة المناسبة له على أن تؤخذ موافقة المجلس على تعيين أي خبير أو فني في الصندوق بصورة دائمة .

المادة ١٢ - تصرف نفقات الصندوق والتزاماته المالية الأخرى بقرارات تصدرها اللجنة وتوقع التحاويل الخاصة بدفعها من رئيس اللجنة أو من نائبه عند غيابه ومن مدير الصندوق .

المادة ١٣ - لغايات التوصل إلى إيرادات الصندوق في أي سنة من استئثاره لا تحسب الزيادة الرأسمالية في قيمة موجوداته من تلك الإيرادات كما لا يعتبر النقص في تلك القيمة من نفقاته ومصاريفه ، وتم إعادة تقييم موجودات الصندوق من قبل اللجنة كلما اقتضت مصلحة الصندوق ذلك .

المادة ١٤ - أ - يتم تخصيص الإيرادات الصافية التي حققها الصندوق من استئثاره في أي سنة من السنوات أو أي جزء من تلك الإيرادات لديهم أوجه النشاط المختلفة للجامعة وتمويل مشاريعها التنموية بقرار من المجلس بناء على تنصيب اللجنة .

ب - للمجلس في الحالات الضرورية الطارئة تخصيص ما يراه مناسباً من إيرادات الصندوق الصافية من استئثاره لتنغطية نفقات الجامعة إذا تبين للمجلس أن وضعها المالي يتطلب ذلك .

المادة ١٥ - ينظم الصندوق حساباته وسجلاته طبقاً للاصول المحاسبية المعمدة وتخضع لفدقيق فاحصي الحسابات القانونيين المعيّنين من قبل المجلس على أن ترفع اللجنة التقرير السنوي للعام والحسابات الختامية للصندوق إلى المجلس خلال (٦٠) يوماً على الأكثر من انتهاء السنة المالية .

المادة ١٦ - أ - يكون للصندوق جهازه الخاص من الموظفين الإداريين والماليين والمستخدمين يتم تعيينهم جميعاً من قبل اللجنة ويشترط في ذلك ما يلي :

١ - أن يتم تعيينهم بالشروط ذاتها التي يعين بموجبها الموظفون والمستخدمون في الجامعة بما في ذلك الرواتب والمكافآت والإجازات .

٢ - أن تطبق عليهم أحكام الانظمة المعمول بها في الجامعة وأن يعتبروا موظفين فيها من جميع الوجوه .

ب - يجوز للول وانتداب أو تكليف أي من موظفي الجامعة للعمل في الصندوق وذلك وفقاً للتشريعات المعمول بها في الجامعة ، وتحقيقاً لذلك يمارس مدير الصندوق صلاحيات مدير الدائرة الإدارية المنصوص عليها في نظام الموظفين المعمول به في الجامعة ؛

هذا من أجل

ل - الجرائد والمجلات والكتب والمطبوعات الاخرى كواد النشر والكتالوجات .

م - اي بضاعة يقرر الوزير استثنائها من رخصة التصدير على ان ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

المادة ٥ - أ - يقدم طلب الحصول على رخصة التصدير او تعديلها او تمديد مدة سريان مفعولها على النموذج الذي يقسره الوزير لذلك الغرض ويخضع الطلب لرسم طوابع وارادات بقيمة دينارين تلمص عليه .

ب - رخصة التصدير شخصية وتصدر باسم مقدم الطلب ، ولا يجوز تعديلها باسم شخص آخر او تحويلها للغير .

المادة ٦ - أ - مع مراعاة احكام الفقرة (ب) من هذه المادة يحدد الوزير مدة سريان مفعول رخصة التصدير على ان لا تزيد على ثلاثة اشهر وله تمديد مدته ثلاثة اشهر اخرى على الاكثر .

ب - يسري مفعول رخصة التصدير لاي بضاعة من البضائع التي يخضع تصديرها لتوصية مسبقة من جهات رسمية اخرى للمدة التي توصي بها تلك الجهات ويجوز تمديد مدتها بناء على توصية منها .

المادة ٧ - تحقيقاً للغايات المقصودة من هذا النظام الوزير :-

أ - منع تصدير اي بضاعة او اخضاع تصديرها الى توصية مسبقة من الجهات الرسمية المختصة الاخرى ، ب - حصر تصدير اي بضاعة كلياً او جزئياً في جهة رسمية معينة او ذات امتياز . ج - حظر التصدير لاي بضاعة الا الى بلد معين وذلك تنفيذا لاتفاقيات التجارة والمدفوعات واتفاقيات الامتياز المعقودة مع الحكومة .

المادة ٨ - الوزير الغاء رخصة التصدير بعد صدورها في اي من الحالات التالية :

أ - اذا كانت الرخصة قد صدرت بصورة مخالفة لاحكام هذا النظام والتعليمات الصادرة بموجبه . ب - اذا تقرر حظر تصدير البضاعة التي صدرت الرخصة بها او تم حصر تصديرها بمقتضى احكام هذا النظام .

المادة ٩ - لمجلس الوزراء بتسليم من الوزير ان يقرر فرض رسوم على رخص التصدير لاي بضاعة تستوفي قبل اصدارها وينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

المادة ١٠ - تباد ائمان السلع المصدرة الى الدول التي ترتبط مع المملكة باتفاقيات تجارية او اتفاقيات دفع وفقاً لاحكام هذه الاتفاقيات .

المادة ١١ - الوزير ان يفرض الركيل او ايا من موظفي مديرية التجارة في الوزارة باصدار رخص التصدير وتمديد صلاحيتها واجراء التعديلات عليها وفقاً لاحكام هذا النظام .

المادة ١٢ - للوزير ان يصدر التعليمات ويضع الترتيبات ويقرر النماذج اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام .

المادة ١٣ - كل من يخالف هذا النظام يعاقب باحدى العقوبات المنصوص عليها في المسادة الرابعة من قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥ .

١٩٧٩/٥/٣٠

الحسن بن طلال

وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير الاعلام عدنان ابو عوده	وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء عبد السلام المجالي	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع مضر بدران
---------------------------------------	-----------------------------------	---	---

وزير التأمين والمؤسسات الاسلامية مروان القاسم	وزير العمل عصام العجلوني	وزير الانشاء والتعمير ووزير دولة لشؤون الخارجية حسن ابراهيم	وزير العدل احمد عبد الكريم الطراونه
---	--------------------------------	---	--

وزير الصناعة والتجارة نجم الدين الدجاني	وزير الثقافة والشباب الشريف فوزي شرف	وزير الشؤون البلدية والقروية ابراهيم ايوب	وزير الصحة عبد الرؤوف الروابده	وزير الداخلية سليمان عرار
---	--	--	-----------------------------------	------------------------------

وزير المواصلات سعيد التسل	وزير الزراعة حكمت السكات	وزير النقل علي سحيات	وزير الاشغال العامة سعيد ينيو	وزير المالية محمد الدباس
---------------------------------	--------------------------------	-------------------------	----------------------------------	-----------------------------

هذا من الأعمال

أقر مجلس الوزراء في جلسته المتعقدة بتاريخ ١٧/٦/١٩٧٩ الموافقة على التعليمات المعدلة لتعليمات علاوة غلاء المعيشة للمتقاعدين لسنة ١٩٧٩ بشكلها التالي :-

تعليمات

معدلة لتعليمات علاوة غلاء المعيشة للمتقاعدين لسنة ١٩٧٩

المادة ١ - تسمى هذه التعليمات (تعليمات معدلة لتعليمات علاوة غلاء المعيشة للمتقاعدين لسنة ١٩٧٩) وتقرأ مع تعليمات علاوة غلاء المعيشة للمتقاعدين المنشورة في الملحق رقم (١) للعدد (١٢٥٧) من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٥٦/١/٢٨ المشار إليها فيما يلي بالتعليمات الاصلية وما طرأ عليها من تعديل كتعليمات واحدة ويعمل بها من تاريخ ١/٧/١٩٧٩ .

المادة ٢ - تعدل المادة (٤) من التعليمات الاصلية باضافة الفقرة (ج) التالية اليها :

ج - ١ - يعطى المتقاعد الاصلي بالاضافة الى ماورد في الفقرتين (أ ، ب) السابقتين علاوة اضافية مقطوعة مقدارها ستة دنانير في الشهر .

٢ - يعطى كل متقاعد فرعي بالاضافة الى ماورد في الفقرتين (أ ، ب) السابقتين علاوة اضافية مقطوعة مقدارها ستة دنانير في الشهر .

وليس الوزراء

مضر بدراة

كل من الشغل

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على الاتفاق الثقافي بين حكومة المملكة الاردنية وحكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بهكله التالي :-

اتفاق ثقافي

بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

وحكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ان حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية تقديرهما بان التراث الثقافي العربي المشترك يؤلف جزءا هاما من تاريخ شعبيهما وحرصا منهما على ان يسهم شعباهما في اقامة صرح حضارة عربية حديثة جذرية بمضامينها محقة للاهداف المشتركة والمثل الواحدة التي يعمل لها ابناء الامة العربية في مختلف ميادين الثقافة والعلوم والمعرفة ومسايرة لروح ميثاق الوحدة الثقافية العربية وزيادة التعاون المتبادل في جميع المجالات الثقافية والتربوية والعلمية والفنية فقد قررا عقد هذا الاتفاق وعيتا لهذا الغرض مندوبيهما المفوضين وهما :

عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

السيد الدكتور عبد السلام المحالي - وزير التربية والتعليم

عن حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السيد عبد الحق براحي - وزير التعليم العالي والبحث العلمي

الذين بعد تبادل وثائق التفويض المتفق عليها شكلا وموضوعا اتفقا على ما يلي :-

اولا : مجال التربية والتعليم

المادة الاولى

يعمل الطرفان المتعاقدان على تنمية علاقتهما الثقافية والعلمية ولهذا الغرض سيتبادلان تجاربهما وانجازاتهما في ميادين التربية والتعليم والعلوم والثقافة والفنون والتربية البدنية والرياضة والشباب وذلك بارسال الوفود وتبادل الانباء والوثائق ذات الطابع الثقافي والعلمي والتربوي وبتنظيم المعارض والحفلات الموسيقية والمهرجانات الفنية والعلمية والرياضية .

المادة الثانية

يعمل الطرفان المتعاقدان على تقريب مناهجهما التعليمية في بلديهما بغية الوصول الى توحيدها وعلى التوسع خاصة في تدريس تاريخ البلاد العربية وجغرافيتها وانظمتها والتعرف برجالها العرب في الميادين القومية والثقافية والعلمية والفنية والادبية .

المادة الثالثة

يضع كل من الطرفين المتعاقدين تحت تصرف الطرف الاخر منحا دراسية لاسيماها حسب القرائن الجارية في بلاده - في الجامعات ومختلف مؤسسات التعليم الفني وذلك في حدود الامكانيات المادية المتوافرة للدولة .

المادة الرابعة

يعين المستفيدون من المنح المنصوص عليها في المادة الثالثة من قبل الجهات المختصة في البلد الموفد .

المادة الخامسة

يدرس كل من الطرفين المتعاقدين وضع نظام لتبادل بين الشهادات والاجازات الدراسية الممنوحة من قبل مؤسسة التعليم كعاهد المعلمين والمعلمات والمعاهد العليا الاخرى والجامعات في بلد الطرف الاخر بغية تسهيل التبادل الثقافي .

المادة السادسة

يتبادل الطرفان ضمن شروط يتفقان عليها الاساتذة والمعلمين في مختلف مراحل التعليم للتدريس والقاء المحاضرات ويقدم كل منهما الشهادات الكاملة المتعلقة بتحويل الرواتب او بعضها وبتأمين السكن للمعلمين الموفدين وتذليل العقبات التي تحول دون التوسع في التبادل الثقافي ، كما يتبادلان دعوة العلماء والباحثين والمفكرين .

المادة السابعة

يعمل الطرفان المتعاقدان على توحيد المصطلحات في مختلف الميادين كجزء من توحيدها في البلاد العربية .
ثانيا : مجال الثقافة ونشاطات الشباب

المادة الثامنة

يعمل الطرفان على تسهيل تبادل المؤلفات والمجلات والدوريات والوثائق التاريخية والفهارس وصور المخطوطات والاثار ذات النسخ المتعددة وتبادل المعلومات في مجال التأليف والنشر كما يعملان على تيسير الزيارات بين المنظمات العاملة في المجالين الثقافي والفني .

المادة التاسعة

يعمل الطرفان على تسهيل اقامة المعارض الدورية والمهرجانات في بلديهما كما يتبادلان دعوة الفنانين والفرق الموسيقية المسرحية والفنية .

المادة العاشرة

يشجع الطرفان المتعاقدان اقامة الفرق الرياضية في بلديهما وتبادل الزيارات بين المنظمات الاجتماعية والرياضية ومنظمات الشباب بمختلف انواعها .

المادة الحادية عشرة

يسهل الطرفان المتعاقدان دخول المواد الضرورية لتنظيم المعارض الفنية واقامة الحفلات والمباريات التي تقدمها الفرق الفنية والرياضية الزائرة .

المادة الثانية عشرة

يعمل الطرفان على تسهيل اقامة تبادل الافلام السينمائية والثقافية والعلمية والتربوية والتوجيهية التي ينتجها كل منهما ، كما يعملان على تسهيل تبادل الخبرات السينمائية .

المادة الثالثة عشرة

يتعاون الطرفان المتعاقدان في مختلف مجالات الاعلام والاذاعة والتلفزيون والصحافة ويتبادلان البرامج الاذاعية والتلفزيونية وما يصدر عن اجهزة الاعلام من كتب ونشرات ومجلات ويخصص كل منهما ركنا في مختلف وسائل الاعلام والاذاعة والتلفزيون والصحافة للتعريف بالبلد الاخر في النواحي الاجتماعية والثقافية والفنية .
يعمل الطرفان على تشجيع التعاون وتبادل الخبرات في مهالي السياحة والاثار .

ثالثا : شروط عامةالمادة الرابعة عشرة

يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بحفظ حقوق التأليف لمواطني الطرف الاخر حسب الانظمة المرحية في كل من القطرين .

المادة الخامسة عشرة

بغية تنفيذ هذا الاتفاق يعين كل من الطرفين المتعاقدين ممثلين له يضعون بتفويض من حكوماتهم مشروعات برامج تنفيذية سنوية او دورية مع ممثلي الطرف الاخر .

المادة السادسة عشرة

يسري مفعول هذا الاتفاق لمدة ثلاث سنوات تجدد تلقائيا ما لم يخبر احد الطرفين الطرف الاخر كتابيا عن نية تعديل هذا الاتفاق جزئيا او كليا ويكون هذا الاخطار سابقا للتعديل بمدة ثلاثة اشهر على الاقل ، كما يجوز لاي طرف من الطرفين ان ينسحب من الاتفاق وذلك بمقتضى كتاب يرسله احد الطرفين للطرف الاخر ويكون الانسحاب نافذ المفعول بعد ثلاثة اشهر من تاريخ ارساله .

المادة السابعة عشرة

يقدم هذا الاتفاق للمصادقة عليه حسب القوانين الجارية في البلاد ويدخل حيز التنفيذ يوم توقيعه السدي يكون الحادي والثلاثون من ايار سنة ١٩٧٩ ميلادية . وقع في عمان في الحادي والثلاثين من ايار سنة ١٩٧٩ ميلادية الموافق الرابع من رجب سنة ١٣٩٩ هجرية .

عن حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
عبد الحق براحي

عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية
عبد السلام المجالي

هذا من المراحل

قرار رقم (٨) لسنة ١٩٧٩

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ٩٧٩/٣/٣١ رقم ت/٣٧٥٥/٦٢ اجمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير المادة / ٥٥ من نظام موظفي المنظمة التعاونية رقم ٦١ لسنة ١٩٧٠ وبيان ما اذا كانت كلمة (راتب) الواردة في هذه المادة تعني راتب الموظف الأساسي فقط ام الراتب الأساسي والملاوات معا . وبعد الاطلاع على كتاب رئيس مجلس ادارة المنظمة التعاونية الموجه لرئيس ديوان المحاسبة بتاريخ ٩٧٩/٢/١٣ وكتاب رئيس ديوان المحاسبة للموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٧٩/٣/٦ ، وتطبيق النصوص القانونية يتبين : ان المادة (٥٥) المطلوب تفسيرها تنص على ما يأتي (تعتبر سنة الاستخدام في المنظمة لغايات الراتب ثلاثة عشر شهرا ، ويدفع راتب الثالث عشر على تسعين الاول في شهر حزيران والثاني في شهر كانون اول من كل عام بنسبة الخدمة الفعلية للموظف) .

وحيث انه من المبادئ المقررة في مختلف القوانين والانظمة ان اي كلمة ترد في اي قانون او نظام يجب ان يعطى لها المعنى المخصص لها فيه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك .

فانه يتعين تفسير كلمة (راتب) الواردة في المادة (٥٥) المشار اليها على ضوء هذا المبدأ :

وباستعراض نصوص النظام المطلوب تفسيره نجد ان المشرع لم يستعمل كلمة (راتب) في جميع الاحوال

لتدل على المعنى الاصطلاحي المخصص لها في الأصل وهو (الراتب الشهري الأساسي) وانما استعملها في بعض المواد لتدل على هذا المعنى واستعملها في مواضع اخرى لتدل على التخصيصات الشهرية التي يستحقها الموظف من راتب اساسي وملاوات وهذا واضح مما يأتي :

فالمواد ٢٨ و ١٢ و ٨ و ١٢ و ٢٨ مثلا اوردت كلمة (راتب) لتدل على المعنى الاصطلاحي المخصص لها وهو الراتب الشهري الأساسي بليل لها وصفت احيانا الراتب بالراتب الشهري وحيانا بالراتب الأصلي او جاءت بعدها كلمة (ملاوات) معطوفا عليها بواو العطف لتشير الى ان الملاوات لا تدخل في مفهوم كلمة (الراتب) الواردة في هذه المواد .

بينما نجد في بعض المواد الأخرى قرائن تقطع في ان كلمة (راتب) لم تستعمل فيها لتدل على معناها الاصطلاحي المشار اليه وانما لتدل على معناها اللغوي وهو ما يعطى لمن هو في منصب او خدمة من شخصيات على اختلاف انواعها فتشمل الراتب الأساسي والملاوات كما هو الحال في المادة (٣٣) التي اوردت كلمة (راتب) الذي يدفع للموظف المعار لتدل على الراتب الأساسي والملاوات وليس على الراتب الأساسي وحده والا فلو اعطيت هذه الكلمة المعنى الاصطلاحي المخصص لها وهو الراتب الأساسي وحده لأدى ذلك الى حرمان الموظف المعار من الملاوات وهذا مما لم يقصده المشرع .

وكذلك فان المادة (٧٧) التي نصت على ان الموظف لا يستحق (راتب) الوظيفة ما لم يكن قائما بها بصورة فعلية : انما جاءت بها كلمة (راتب) لتدل على الراتب الأساسي والملاوات ايضا اذ لو كان المقصود بها الراتب الأساسي فقط لأدى ذلك الى نتيجة تعجاف مع المنطق والمقبول وهي ان الموظف اذا لم يكن قائما بالوظيفة بصورة فعلية لا يحرم الا من الراتب الأساسي فقط اما الملاوة فيستحقها ، وهذا مما لا يمكن ان يكون المشرع قد قصده من وضع النص .

وفي المادة المطلوب تفسيرها نجد ان كلمة (راتب) الواردة فيها انما تشمل الراتب والملاوات بقرينة ان هذه المادة اعطيت سنة الاستخدام ثلاثة عشر شهرا لغايات الراتب ولم يرد فيها ما يوجب التفريق بين ما يستحقه من تخصيصات من الشهر الثالث عشر وما يستحقه من كل شهر من الاشهر الأخرى مما يلتزم ان يكون راتب الشهر الثالث عشر معادلا لراتب اي شهر آخر من اشهر السنة .

أما عبارة (لغايات الراتب) الواردة في هذا النص فقد جاءت لتدل على ان سنة الاستخدام تعتبر ثلاثة عشر شهرا ليس لغاية القيام بالخدمة وانما لغاية بيان ان الموظف يستحق عن خدمته في السنة الواحدة مخصصاته من ثلاثة عشر شهرا رغم ان خدمته في السنة اقتصر على اثني عشر شهرا .

وكذلك فلا مجال هنا للقول بأن هذا الديوان كان في قراره الصادر بتاريخ ٧٧/٢/٥ ورقم ٤ لسنة ٩٧٧ فسر كلمة (راتب) في بعض القوانين بأنها تعني للراتب الأساسي فقط ، وأنه يعمين لتفيد بهذا التفسير - لا مجال للقول بذلك لأن هذا التفسير قد صدر بشأن فصوص قانونية خالية من اي قرينة تدل على خلاف المعنى الاصطلاحي المخصص لكلمة راتب .

ولهذا نقرر بالأكثريه ان كلمة (راتب) الواردة في المادة (٥٥) المطلوب تفسيرها تعني الراتب والملاوات بحيث يستحق الموظف عن الشهر الثالث عشر الراتب والملاوات معا وليس الراتب الشهري الأساسي فقط .

صدر بتاريخ ٢٥ جمادى الأولى سنة ١٣٩٩ الموافق ١٩٧٩/٤/٢٢ .

عضو	عضو	عضو	عضو	عضو
مندوب المنظمة التعاونية	رئيس ديوان التشريع	عضو محكمة التمييز	رئيس الديوان الخاص	رئيس الديوان الخاص
نائب المدير العام	في رئاسة الوزراء	محكمة التمييز	الرئيس الثاني	بتفسير القوانين
	(مخالف)	(مخالف)	(مخالف)	الرئيس الاول لمحكمة التمييز
موسى عرفه	جمي طهاش	لوازل الروسان	نجيب الرشيدان	موسى الساكت

هذا من العمل

قرار المخالفة

لكل من السيد نجيب الرشيدان الرئيس الثاني لمحكمة التمييز
والسيد عيسى طماش رئيس ديوان التشريع في رئاسة الوزراء

اننا نخالف الاكثوية المحترمة فيما ذهبت اليه من ان كلمة (الراتب) في المادة (٥٥) من نظام موظفي المنظمة التعاونية) رقم (٦١) لسنة ١٩٧٠ تشمل الراتب الاساسي والعلاوات الاخرى التي يتقاضاها الموظف وذلك للاسباب التالية :-

١ - ان كلمة (الراتب) هي كلمة اصطلاحية ، ويجب تفسيرها باعطائها المعنى القانوني المخصص والمحدد لها في التشريع المراد تفسيره او في التشريعات الاخرى الخاصة بالموظفين ورواتبهم ، ولا يجوز تفسيرها على اساس المعنى اللغوي العام الذي وضعته لها القواميس ، هذا مع العلم ان ما بين ايدينا منها لم يتفق على معنى واضح لكلمة (الراتب) ، بل ان بعضها خلا من مجرد الاشارة الى المعنى المالي للراتب ، كما هو الحال في (القاموس المحيط) للشيخ مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز ابادي وهو من اشهر قواميس اللغة العربية . واما قاموس (محيط المحيط) للاب بطرس البستاني فانه عرف كلمة (الراتب) بانه (الدائم والثابت) وذكر ان الرواتب تعني ايضا (الوظائف والسنن التابعة للفرائض والمؤقتة ... الخ) . وفي قاموس (مختار الصحاح) للشيخ محمد ابي بكر عبد القادر هرفت كلمة (راتب) بانها تعني (الدائم والثابت) ايضا . واما قاموس (المنجد) للاب لوبس معلوف اليسوعي فتد فسر كلمة (الراتب) بانها (العيش الدائم والثابت والسنن التابعة للفرائض او المؤقتة) وذكر ان (الراتب عند الخلدن) هو (ما يقدم مكافأة لمن هو في منصب او خدمة) . فاذا علمنا ان كلمة (مكافأة) ليست نظيرا لكلمة (راتب) من الناحية الاصطلاحية او القانونية وحتى اللغوية وان كلا من الكلمتين يختلفان عن الاخرى في معناها القانوني والاصطلاحي وحتى اللغوي ، تبين لنا انعدام الدقة في تعريف قاموس (المنجد) لكلمة (الراتب) ، مما يجعل الاعتماد عليه في التفسير القانوني لها غير وارد على الاطلاق .

٢ - لقد سبق للديوان الخاص بتفسير القوانين ان اصدر قراره رقم (٤) لسنة ١٩٧٧ الذي نشر في العدد (٢٦٩١) من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٧٧/٣/١٦ ، توصل فيه الى ان كلمة (الراتب) بمقتضى نصوص (نظام الخدمة المدنية) رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٦ تعني الراتب الاساسي الذي يتقاضاه الموظف حسب سلم الرواتب ، اي دون اي تخصيصات اخرى كالعلاوات .

وبما ان احكام نظام الخدمة المدنية واجبة التطبيق على المنظمة التعاونية في الحالات التي لم يرد عليها النص في نظام موظفي المنظمة عملا باحكام المادة (٨١) منه ، فان كلمة (الراتب) الواردة في المادة (٥٥) من النظام المذكور يجب تفسيرها على انها (الراتب الاساسي) مجردا من اي تخصيصات اخرى كما سبقت الاشارة الى ذلك.

٣ - ان نظام موظفي المنظمة التعاونية تضمن مجد ذاته من الاحكام ما يدل بصراحة على ان كلمة (الراتب) حينما وردت فيه تعني الراتب الاساسي فقط دون العلاوات ، اذ انه اضاف الى كلمة (الراتب) عبارة (والعلاوات) حينما اراد ان ينال الموظف العلاوات بالاضافة الى راتبه الاساسي . وذلك في النصوص المتعلقة بالحقوق المالية للموظف ، والواردة في المادة (٤٧) والفقرة (أ) من المادة (٤٩) وفي المادتين (٥٠) و (٥٧) منه .

وكذلك فان نظام موظفي المنظمة التعاونية نص على كلمة (الراتب) او (راتب) وحدها حينما اراد ان يكون القصد او الهدف هو الراتب الاساسي دون العلاوات ، او عندما لا يمكن ان يكون الامر الا كذلك وهذا واضح كل الوضوح في الفقرة (ب) من المادة (٣٤) والفقرتين (ب) و (د) من المادة (٣٥) والفقرة (ب) من المادة (٣٦) وكذلك في الفقرة (ب) من المادة (٣٧) من النظام المذكور ، وهي جميعها تتعلق بالحسم من (الراتب) او تنزيل (الراتب) كعقوبة تأديبية ، وبموجب ان تنزيل الراتب يشمل الراتب الاساسي فقط ولا يتناول العلاوات ، يضاف الى ما تقدم بيانه ان جدول النقل الملحق بنظام موظفي المنظمة التعاونية قد عرفه كلمة (الرواتب) بموجب الفقرة (أ) من المادة (٨٤) منه بانها تعني (الرواتب الاساسية) ، وتأيد هذا النظر بما جاء في المادتين (٢٣) و (٢٩) من النظام المالي للمنظمة التعاونية الاردنية رقم (٦٢) لسنة ١٩٧٠.

٤ - واما الاشارة الى احكام الفقرة (ب) من المادة (٤٩) من نظام موظفي المنظمة التعاونية والتي نص على ان (يقطع راتب الموظف طيلة مدة تغيبه عن العمل لمرض ناشيء عن سوء تصرفه او عن قيامه باعمال لا تليق بشرف وظيفته ... الخ) ، والاحتجاج بان هذه الفقرة اوردت كلمة (راتب) فقط ، لتشمل الراتب الاساسي والعلاوات اذ لا يمكن ان يحرم الموظف في هذه الحالة من راتبه الاساسي فقط وتصرف له العلاوات ، لقول : ان الاحتجاج بهذه الفقرة للتوصل منها الى ان كلمة (راتب) الواردة فيها تشمل الراتب الاساسي والعلاوات معا هو احتجاج في غير محله ، اذ ان فيه تحميلا للنص باكثر مما يحتمله ، وذلك لان الموظف الذي يتغيب عن عمله لمرض ناشيء عن سوء تصرفه او عن قيامه باعمال لا تليق بشرف وظيفته يحرم من راتبه ومن علاواته من مدة تغيبه لمثل ذلك المرض ، ولكن ليس لان كلمة (راتب) الواردة فيها تشمل العلاوات ايضا ، بل لانعدام الدقة في الحالتين اذ ان علة حرمانه من الراتب هي نفسها علة حرمانه من العلاوات ، وهي تغيبه عن العمل الذي يتقاضى الراتب والعلاوات مقابل القيام به .

٥ - ان ما ذكرناه بشأن احكام الفقرة (ب) من المادة (٤٩) من نظام موظفي المنظمة التعاونية من ان انقطاع راتب الموظف الذي يتغيب عن عمله لمرض ناشيء عن سوء تصرفه او عن قيامه باعمال تليق بشرف الوظيفة ، ينطبق كل الانطباق على ما ورد في المادة (٧٧) من النظام المذكور ، والتي نص على ان (لا يستحق الموظف راتب الوظيفة مالم يكن قائما بها بصورة فعلية ... الخ) .

٦ - ان المشرع لم يقصد ان تشمل كلمة (الراتب) او (راتب) الراتب الاساسي والعلاوات معا ولو انه قصد ذلك لما كانت به حاجة الى ان يشير الى (العلاوات) في اي تشريع من التشريعات . وما دام ان هذا هو الاصل ، فلا بد من ان يرد النص بصراحة على اي استثناء منه ، ولا تكفي القرائن لانبات ما يخالفه باي صورة من الصور المخالفة والى اي درجة من درجاتها .

هذا مع العلم ان وجود (الراتب) الى جانب (العلاوات) كحقيقة قانونية اعترف المشرع من خلالها لكل منها بوجود قانون مستقل ومعنى خاص انفرد به ، لا يترك اي مجال للجوء الى القول بان ثمة قرينة في اي مادة من المواد في انظمة الموظفين تدل على ان كلمة (الراتب) في اي منها تشمل (العلاوات) ، بما في ذلك بطبيعة الحال نظام موظفي المنظمة التعاونية . وبما يؤيد هذا التفسير ان نظام تشكيل الوظائف الذي تحدده بموجب رواتب الموظفين انما ينحصر حكمه في الراتب الاساسي ، واما العلاوات ففقره بانظمة مستقلة حسن نظام تشكيل الوظائف مما يدل دلالة قاطعة على ان الراتب هو بخلاف العلاوات .

هكذا من الأشهر